

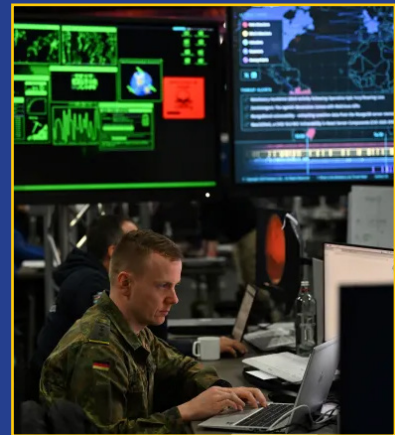
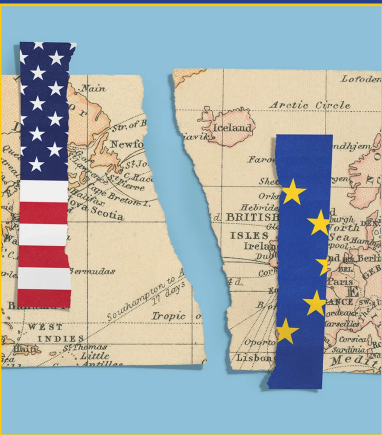


مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

العدد

<https://enke.iq/>

8



اتجاهات بحثية

تهدف هذه النشرة إلى تقديم رصد وتحليل شامل لأبرز المقالات والدراسات العالمية، مع متابعة التطورات المستمرة التي تؤثر على الوضع السياسي والاستراتيجي في العراق. نسعى من خلال هذه النشرة إلى تعزيز الوعي وتمكين القراء من فهم ديناميكيات الأحداث واتخاذ رؤى مستنيرة.



القدرة الصناعية العسكرية: معايرة إنتاج الدفاع لمواجهة التهديدات المتطورة



جهة النشر: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) - واشنطن

ملخص المقال

يتناول المقال التحول في مفهوم القوة العسكرية الحديثة، موضحاً أن التفوق العسكري لم يعد مرتبطاً فقط بامتلاك أنظمة تسليحية متقدمة، بل أصبح يعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الدولة على إنتاج هذه الأنظمة بسرعة وعلى نطاق واسع، والحفاظ على قاعدة صناعية دفاعية قادرة على الاستجابة للصراعات الممتدة. ويركز التحليل على أن المنافسة الاستراتيجية بين القوى الكبرى أعادت الاعتبار إلى مفهوم "القوة الصناعية العسكرية" باعتباره عنصراً حاسماً في الردع. ويشير المقال إلى أن التجارب الحديثة، خصوصاً الحرب الروسية-الأوكرانية، كشفت أن المخزون العسكري وسلاسل الإمداد والقدرة الإنتاجية قد تكون



عوامل حاسمة بقدر أهمية التكنولوجيا المتقدمة نفسها. فالدول التي لا تستطيع تعويض الخسائر أو زيادة الإنتاج بسرعة قد تواجه قيوداً استراتيجية، حتى لو امتلكت قدرات قتالية متطورة.

ويؤكد المقال أن الولايات المتحدة وحلفاءها بحاجة إلى إعادة بناء منظومة الإنتاج الدفاعي عبر تقليل الاختناقات الصناعية، وتعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، والاستثمار في الابتكار والتصنيع المتقدم. ويخلص إلى أن مستقبل المنافسة العسكرية لن تحدده التكنولوجيا وحدها، بل قدرة الدول على تحويل التكنولوجيا إلى إنتاج مستدام وقابل للتوسع.

رابط المقال



<https://www.csis.org/analysis/industrial-athleticism-calibrating-defense-production-address-evolving-threats>



الأزمة القادمة للأمن القومي في مجال الحوسبة الكمية



جهة النشر: مجلة فورين أفيرز (Foreign Affairs) - مجلس العلاقات الخارجية (CFR)، الولايات المتحدة

ملخص المقال

يناقش المقال التداعيات الاستراتيجية المتوقعة لتطور الحوسبة الكمية على الأمن القومي، معتبراً أن هذه التكنولوجيا قد تمثل تحولاً كبيراً في ميزان القوة العالمي خلال العقود المقبلة. فالحوسبة الكمية لا تُعد مجرد تقدم علمي، بل



يمكن أن تؤثر في مجالات حساسة مثل الأمن السيبراني، حماية البيانات، الاستخبارات، والقدرات العسكرية.

يركز المقال على المخاطر المرتبطة بقدرة الحواسيب الكمية المستقبلية على اختراق أنظمة التشفير التقليدية التي تعتمد عليها الحكومات والمؤسسات العسكرية والاقتصادات الحديثة. وهذا يفرض على الدول البدء مبكراً في تطوير أنظمة تشفير مقاومة للكم والاستعداد لمرحلة انتقالية قد تصبح فيها البنية الرقمية الحالية عرضة لتهديدات جديدة.

كما يوضح المقال أن المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في مجال التكنولوجيا الكمية تعكس صراعاً أوسع حول السيطرة على تقنيات المستقبل. فالدولة التي تمتلك الريادة في البحث العلمي، والبنية الصناعية، وتطبيقات الحوسبة الكمية قد تحقق ميزة استراتيجية طويلة الأمد.

ويخلص المقال إلى أن مواجهة «الأزمة الكمية» تتطلب رؤية استباقية تجمع بين الاستثمار العلمي، تطوير السياسات الأمنية، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، لأن الأمن القومي في المستقبل سيكون مرتبطاً بقدرة الدول على إدارة التحولات التكنولوجية الكبرى.

رابط المقال



https://www.foreignaffairs.com/china/coming-quantum-national-security-crisis?utm_campaign=tw&utm_content=&utm_medium=social&utm_source=twitter



حوكمة الذكاء الاصطناعي العسكري تحت الضغط: الحوار بين الولايات المتحدة والصين



دونغيون تشو / كبير الباحثين في التقنيات المتقدمة والأمن القومي
والدفاع

جهة النشر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) - لندن

ملخص المقال

يناقش المقال التحديات المرتبطة بمحاولة تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري في ظل تصاعد المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين. ويركز الباحث على الحوار الثنائي بين القوتين باعتباره محاولة لمعالجة



المخاطر الناتجة عن دمج الذكاء الاصطناعي في أنظمة القيادة والسيطرة واتخاذ القرار العسكري.

يشير المقال إلى أن الطرفين أظهرتا استعداداً للتعاون في بعض المبادئ العامة، خصوصاً ما يتعلق بالحفاظ على الدور البشري في القرارات المرتبطة باستخدام الأسلحة النووية، إلا أن هذا التفاهم ما يزال عاماً وغير مدعوم بآليات تحقق أو التزامات واضحة.

ويرى الباحث أن المشكلة الأساسية ليست تقنية فقط، بل ترتبط بانعدام الثقة الاستراتيجية بين واشنطن وبكين، إذ تخشى كل دولة أن تؤدي القيود على الذكاء الاصطناعي العسكري إلى منح الطرف الآخر أفضلية. كما يحذر من أن سرعة دمج الذكاء الاصطناعي في أنظمة القيادة قد تقلل الوقت المتاح للتقييم البشري أثناء الأزمات. ويخلص المقال إلى أن مستقبل الاستقرار الاستراتيجي في آسيا سيعتمد على قدرة الولايات المتحدة والصين على الانتقال من الخطاب السياسي إلى بناء قواعد عملية تشمل الشفافية، وآليات الاتصال، وتحديد حدود واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القرارات العسكرية الحساسة.

رابط المقال



<https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2026/06/military-ai-governance-under-strain-the-uschina-dialogue/>



الأزمة القادمة في مضيق هرمز قد تكون أسوأ بكثير



نيثيا لاب شوارزمان / زميلة أكاديمية - برنامج الأمن الدولي في تشاتام هاوس.

جهة النشر: المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس) - لندن، المملكة المتحدة

ملخص المقال

يناقش المقال هشاشة مضيق هرمز باعتباره أحد أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم، محذراً من أن أي أزمة مستقبلية حوله قد تكون أكثر تعقيداً وخطورة من الأزمات السابقة، حتى في حال التوصل إلى ترتيبات سياسية مؤقتة بين الأطراف المتصارعة. وترى الباحثة أن إعادة فتح المضيق لا تعني بالضرورة عودة الاستقرار، إذ إن المخاطر المرتبطة بالألغام، وغياب الضمانات الأمنية، واستمرار التوترات الإقليمية قد تبقي حركة الملاحة عرضة للاضطراب.



يركز المقال على أن الخطر لا يرتبط فقط بإغلاق مضيق هرمز، بل باحتمال تزامن اضطرابات متعددة في ممرات بحرية أخرى، ولاسيما مضيق باب المندب، الأمر الذي قد يؤدي إلى تأثيرات متسلسلة على التجارة العالمية وأسواق الطاقة وسلاسل الإمداد. وتشير الباحثة إلى أن الجماعات المسلحة القادرة على تهديد الملاحة البحرية يمكن أن تزيد من تعقيد البيئة الأمنية، لأن أدوات التعطيل أصبحت أقل كلفة وأكثر قدرة على إحداث تأثيرات اقتصادية واسعة. ويخلص المقال إلى أن إدارة أزمات الممرات البحرية لا يمكن أن تعتمد فقط على الاستجابة العسكرية بعد وقوع الأزمة، بل تحتاج إلى مقارنة استباقية تشمل تعزيز أمن الملاحة، وتطوير خطط بديلة للإمدادات، وزيادة التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص. فالخطر الحقيقي لا يكمن في إغلاق ممر واحد فقط، بل في إمكانية حدوث أزمة مترابطة تضرب شبكة التجارة والطاقة العالمية بأكملها .

رابط المقال



https://www.chathamhouse.org/2026/06/next-strait-hormuz-crisis-could-be-even-worse?utm_source=twitter.com&utm_medium=organic-social&utm_campaign=trump&utm_content=iran



موازنة كلفة شبكة التهريب في ليبيا



جهة النشر: مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group) - بروكسل

ضمن سلسلة Watch List 2026 - Spring Edition.

ملخص المقال

يتناول التقرير اقتصاد التهريب في ليبيا باعتباره أحد العوامل التي أسهمت في تكريس الانقسام السياسي وإضعاف مؤسسات الدولة، مع التركيز على تهريب الوقود بوصفه نموذجاً رئيساً لشبكات الاقتصاد غير الرسمي التي نشأت في بيئة الانقسام الأمني والمؤسسي. ويشير التقرير إلى أن استمرار هذه الشبكات لم يعد مجرد نشاط إجرامي منفصل، بل أصبح جزءاً من ترتيبات سياسية



واققتصادية غير رسمية تساعد بعض النخب المتنافسة على الحفاظ على النفوذ وتمويل شبكات الولاء.

يوضح التقرير أن نظام دعم الوقود في ليبيا، مع الفجوة الكبيرة بين الأسعار المحلية المدعومة والأسعار في الأسواق الخارجية، خلق حوافز اقتصادية ضخمة للتهريب، الأمر الذي أدى إلى خسائر مالية كبيرة للدولة وأضعف قدرة المؤسسات على إدارة الموارد العامة بكفاءة. كما يبين أن استمرار هذه الظاهرة يرتبط بضعف الحوكمة، وتعدد مراكز السلطة، وتداخل المصالح بين الفاعلين السياسيين والأمنيين والاقتصاديين.

كذلك يؤكد التقرير أن معالجة أزمة التهريب لا يمكن أن تتم عبر إجراءات أمنية فقط، بل تحتاج إلى إصلاحات أوسع تشمل تحسين إدارة المالية العامة، وتعزيز مؤسسات الدولة، وتقليص اقتصاد الامتيازات غير الرسمية الذي يعرقل توحيد المؤسسات الليبية. كما يدعو الشركاء الدوليين، ولاسيما الاتحاد الأوروبي، إلى التركيز على بناء قدرات الدولة الليبية بدلاً من الاكتفاء بإدارة تداعيات الأزمة، ويخلص التقرير إلى أن اقتصاد التهريب يمثل أحد مظاهر الأزمة البنوية في ليبيا، فهو يخفف مؤقتاً من حدة التنافس بين النخب، لكنه في المدى الطويل يعمق الانقسام ويقوض فرص بناء دولة موحدة ومستقرة.

رابط المقال



https://www.crisisgroup.org/cmt/middle-east-north-africa/libya/weighing-cost-libyas-smuggling-racket?utm_source=twitter&utm_medium=social



قمة ماكرون في إيفيان تظهر حدود ما يفرضه ترامب على مجموعة السبع



كريون بتلر مدير برنامج الاقتصاد والتمويل العالمي - تشاتام هاوس.
جهة النشر: المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس) - لندن.

ملخص المقال

يتناول المقال نتائج قمة مجموعة السبع التي استضافتها فرنسا في مدينة إيفيان، مركزاً على حدود قدرة المجموعة على معالجة التحديات العالمية في ظل تأثير سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على طبيعة التوافق داخلها. ويرى الباحث أن فرنسا نجحت في تحقيق الحد الأدنى من أهداف القمة، والمتمثل في الحفاظ على مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية ومنع حدوث صدمات علنية



بين واشنطن وحلفائها، إلا أن هذه النتيجة كشفت في الوقت ذاته القيود التي تواجهها مجموعة السبع في ظل تراجع الانسجام السياسي بين أعضائها. يشير المقال إلى أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حاول إدارة القمة عبر بناء مساحة حوار بين ترامب وبقية أعضاء المجموعة، إضافة إلى توسيع مشاركة بعض القوى الصاعدة. وقد أسهم هذا النهج في إصدار مواقف مشتركة بشأن ملفات مثل أوكرانيا وبعض القضايا الاقتصادية والأمنية، لكنه لم ينجح في تجاوز الخلافات الأساسية المتعلقة بالنظام الاقتصادي العالمي، والتغير المناخي، والحوكمة الرقمية، ودور الولايات المتحدة في النظام متعدد الأطراف. ويؤكد الباحث أن المشكلة الأعمق التي تواجه مجموعة السبع ليست فقط تراجع وزنها الاقتصادي النسبي، بل ضعف قدرتها على التحرك الجماعي عندما تغيب الثقة المشتركة أو تستبعد قضايا عالمية أساسية من جدول أعمالها. ويخلص إلى أن الدول ذات التوجه التعددي تحتاج إلى التفكير في أطر تعاون جديدة، قد تتجاوز الصيغة التقليدية لمجموعة السبع، من أجل الحفاظ على نظام اقتصادي دولي قائم على القواعد.

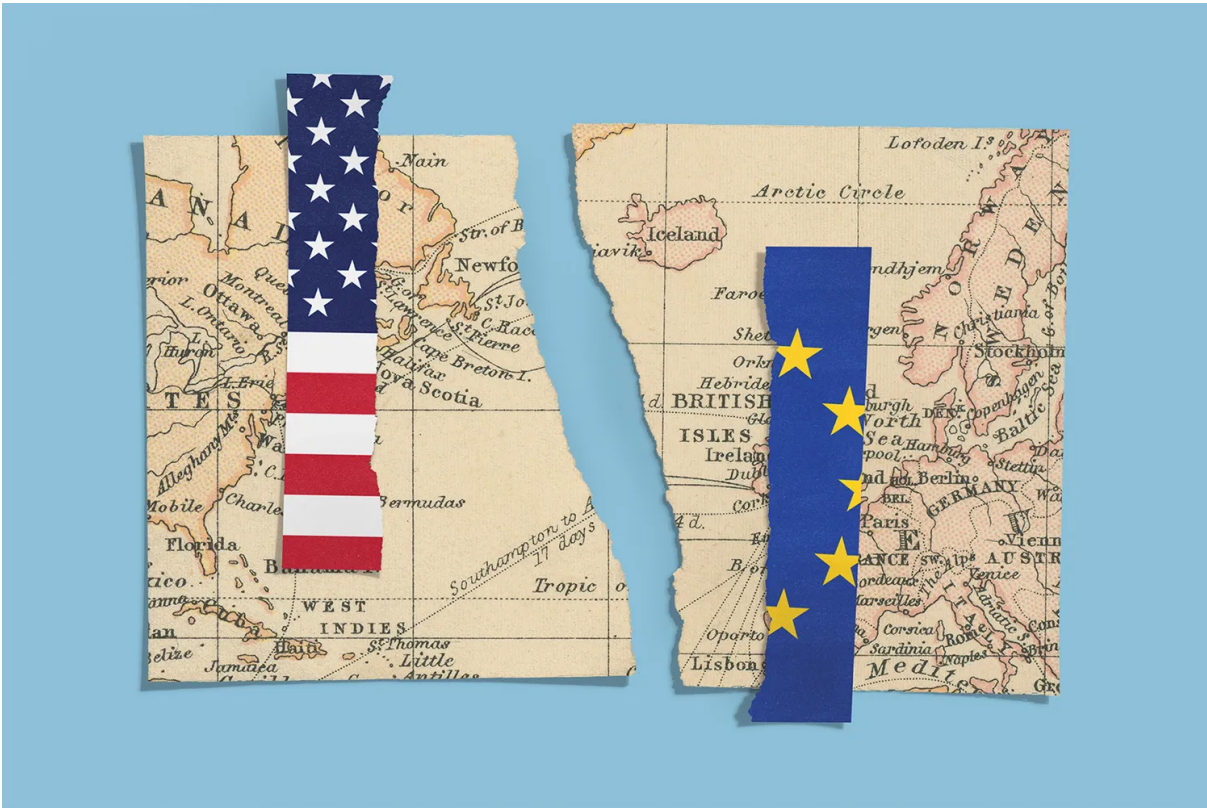
رابط المقال



https://www.chathamhouse.org/2026/06/macrons-evian-summit-shows-limits-trump-places-g7?utm_source



نهاية الأطلسية: التحول في العلاقة بين أوروبا والولايات المتحدة



جهة النشر: مجلة فورين بوليسي (Foreign Policy) - الولايات المتحدة

ملخص المقال

يناقش المقال التحولات العميقة التي تمر بها العلاقة عبر الأطلسي بين الولايات المتحدة وأوروبا، موضحاً أن الأزمة الحالية لا تمثل مجرد خلاف سياسي عابر بين الحكومات، بل تعكس تغييراً أوسع في الأسس التي قامت عليها الشراكة الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويرى المقال أن النموذج التقليدي للعلاقة، الذي



استند إلى قيادة أمريكية واضحة والتزام أوروبي طويل الأمد بالمظلة الأمنية والسياسية الأمريكية، يواجه ضغوطاً متزايدة نتيجة تغير أولويات واشنطن وتنامي الدعوات الأوروبية نحو قدر أكبر من الاستقلال الاستراتيجي. يركز المقال على الدور الذي أدته مواقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تسريع إعادة تقييم أوروبا لعلاقتها بالولايات المتحدة، خصوصاً في قضايا الأمن والدفاع والتجارة والنظام الدولي القائم على القواعد. كما يبرز أن تصريحات رئيس الوزراء الكندي مارك كارني في منتدى دافوس حول ضرورة امتلاك القوى المتوسطة هامشاً أكبر للمناورة تعكس اتجاهاً أوسع نحو بناء شراكات أكثر تنوعاً وأقل اعتماداً على قوة عظمى واحدة. ويخلص المقال إلى أن مستقبل الأطلسية لن يكون بالضرورة انهياراً كاملاً للتحالف الغربي، لكنه قد يشهد إعادة تعريف عميقة لطبيعة العلاقة بين ضفتي الأطلسي، بحيث تنتقل أوروبا من موقع الاعتماد الأمني الكبير على الولايات المتحدة إلى محاولة بناء قدرة أكبر على التأثير والاستقلال، مع استمرار الحاجة إلى التعاون في مواجهة التحديات العالمية.

رابط المقال



https://www.chathamhouse.org/2026/06/macrons-evian-summit-shows-limits-trump-places-g7?utm_source



تحدي بريكس وخيارات الهند



الباحث: هارث ف. بانت/ نائب الرئيس ورئيس الدراسات - مؤسسة
أبحاث المراقب (ORF).
جهة النشر: مؤسسة أبحاث المراقب الهند.

ملخص المقال

يناقش المقال التحولات التي يشهدها تجمع بريكس (BRICS) وتأثيرها على موقع الهند وخياراتها الاستراتيجية في النظام الدولي المتغير. ويرى الباحث أن توسع بريكس وتزايد طموحاته السياسية والاقتصادية يعكسان محاولات بعض القوى



الصاعدة لإعادة تشكيل بنية الحوكمة العالمية وتقليل الاعتماد على المؤسسات التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن هذا التحول يضع الهند أمام معادلة معقدة بين الاستفادة من صعود التكتل والحفاظ على استقلالية سياستها الخارجية.

يوضح المقال أن الهند تتعامل مع بريكس من منظور براغماتي، فهي ترى في التجمع فرصة لتعزيز صوت دول الجنوب العالمي، ودعم إصلاح المؤسسات المالية الدولية، وتوسيع التعاون الاقتصادي، لكنها في الوقت نفسه تدرك وجود تناقضات داخلية بين أعضاء المجموعة، خصوصاً بسبب اختلاف الرؤى الجيوسياسية بين الهند والصين، وطبيعة العلاقات المتباينة مع الولايات المتحدة والدول الغربية.

ويركز الباحث على أن التحدي الأساسي أمام نيودلهي يتمثل في تحقيق التوازن بين مشاركتها في بريكس وبين شراكاتها الاستراتيجية الأخرى، خصوصاً في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. فالهند لا تسعى إلى تحويل بريكس إلى تحالف مناهض للغرب، بل إلى منصة متعددة الأطراف تخدم مصالحها الوطنية وتمنحها مساحة أكبر للمناورة الدولية. ويخلص المقال إلى أن مستقبل بريكس سيعتمد على قدرته على تجاوز الخلافات الداخلية والتحول من إطار سياسي رمزي إلى مؤسسة أكثر فاعلية، بينما ستواصل الهند اتباع سياسة «التوازن المتعدد» للحفاظ على موقعها كقوة صاعدة مستقلة القرار.

رابط المقال



<https://www.orfonline.org/research/the-brics-challenge-and-india-s-choices>

